إنّها الثقافة التي تستقيم تماماً مع ما يرويه العاذرون معاوية. ثم جاء التابعون للطبري فنقلوا عنه ما كتبه، ثم زادوا على ذلك بأن ارتكبوا خطأً علمياً وتأريخياً لا يغتفر، وذلك حين جزموا بصحة كل ما رواه الطبري من أحداث هذه السنين، وجزموا بكذب كل ما أعرض عنه الطبري من أخبارها، ذلك الأمر الذي تبرأ منه الطبري في مقدمة تاريخه إذ قرر أنه إنما يروي ما يروي بذكر أسانيده الكاملة لتكون تبعاته على رواته لا عليه هو، وما على القارئ إلاّ أن ينظر في أحوال الرواة. أما التابعون للطبري فقد عمدوا إلى هذه الأسانيد فحذفوها ثم صححوا الروايات واعتمدوها. قال ابن الأثير في التعريف بكتابه «الكامل في التاريخ» : ابتدأت بالتاريخ الكبير الذي صنفه الإمام أبو جعفر الطبري .. فلما فرغت منه أخذت غيره من التواريخ المشهورة فطالعتها وأضفت منها إلى ما نقلته من تاريخ الطبري ما ليس فيه إلاّ ما يتعلق بما جرى بين أصحاب رسول ا ـ صلى ا عليه وآله ـ، فإني لم أضف إلى ما نقله أبو جعفر شيئاً، وإنّما اعتمدت عليه من بين المؤرخين إذ هو الإمام المتقن حقاً، الجامع علماً وصحة اعتقاد وصدقاً(1). هذا مع أن هذه الأحداث قد اقتصد فيها الطبري على رواية سيف الذي عرف بالكذب والوضع والزندقة! وقال ابن خلدون، بعد ذكر موقعة الجمل: هذا أمر الجمل ملخصاً من كتاب أبي جعفر الطبري، اعتمدناه للوثوق به، ولسلامته من الأهواء الموجودة في كتب ابن قتيبة وغيره(2). هذا مع أن الطبري لم يوثق ما رواه بل ذكر اسم الراوي لتعرفه الناس فتصدق روايته إنّ كان صدوقاً، وتردها إنّ كان معروفاً بالكذب واتباع الهوى. وموقعة الجمل قد